انضمام لبنان إلى منظمة التجارة العالمية: نهاية السياسات الوطنية

2007 / 8 / 18

عبد الحليم فضل الله

يستعد لبنان للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، بعد أن وافق أعضاء مجموعة العمل الخاصة به في نيسان الماضي على مسودة التقرير الأول الذي يتضمن شروط انضمامه.

ولنتمعّن في هذا الشأن بالوقائع الثلاث التالية:

أولاً: لقد تم توقيع بروتوكول تفاهم بين مدير وكالة التنمية الأميركية ووزير الاقتصاد اللبناني بهدف زيادة الدعم الأميركي للبنان تسهيلاً لدخوله إلى المنظمة ودعماً لإصلاحات باريس 3. وتستهدف هذه المساعدات وفق الوزارة إلى تطوير الطاقات التقنية للبنان في أربع مجالات: الإصلاحات الواجب تنفيذها تلبية لمعايير المنظمة العالمية ، تقويم السياسات والتشريعات لدعم الإصلاحات السياسية الضرورية للانضمام، المساعدة في تحضير الوثائق، والترويج للمكاسب التي سيحققها جراء العضوية.

ثانياً: إنّ موافقة أعضاء منظمة التجارة العالمية على مسودة التقرير الأول، جاء بعد مناقشة مستفيضة وتفصيلية للسياسات التي يعتمدها لبنان، ومن بينها الخصخصة وسياسات الأسعار والرسوم الجمركية ودعم الصادرات الزراعية ورخص الاستيراد والحواجز التقنية والمسائل المتصلة بالملكيّة الفكرية..

ثالثاً: إن الموافقة على التقرير أعقبت مفاوضات ثنائية أجراها لبنان مع كل من: الولايات المتحدة الأميركية واستراليا والاتحاد الأوروبي واليابان وكندا.

الموافقة على مسودة التقرير تعني أن لبنان قطع شوطاً مهما في رحلة نيل العضوية وأنه لبّى مجموعتين من الشروط: الشروط والقواعد العامة التي تطبق على كل الدول وهي واردة في وثيقة اتفاقية المنظمة والاتفاقيات الواحد والعشرين الملحقة، أما المجموعة الثانية فتتضمن شروطاً غير موحدة تختلف من دولة إلى دولة تبعاً لنتائج المباحثات الثنائية التي تجريها.

ومن المعروف أن الدخول إلى المنظمة يمر بثلاث مراحل تلي تقديم الدولة مذكرة لأمين عام منظمة التجارة تحتوي على شرح وافٍ لسياساتها الاقتصادية والتجارية. بعد ذلك تجري حكومة البلد المرشح للانضمام مفاوضات ثنائية صعبة مع الدول الأعضاء الراغبة بذلك، للتحقق من مدى توافق التنازلات التي تنوي تقديمها مع المكاسب التي يطمح إليها هؤلاء، وبنتيجة

المفاوضات الثنائيّة، تقوم الدولة بإعداد جداول عروض أولية بشأن النفاذ للأسواق في قطاعات السلع والخدمات، ونطاق التغطية، والقيود على المعاملة الوطنية، وأساليب النفاذ، وغيرها.

لن نناقش في السياق ايجابيات وسلبيات الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، فالآراء والانقسامات حول المسألة معروفة، فيما سنركّز على تأثير إجراءات العضوية على سيطرة الدولة على سياساتها الاجتماعية والاقتصادية، هذا مع العلم أنّ الأزمة متعددة الجوانب التي يمر بها لبنان ستقلل من الفرص وتعظّم المخاطر الناشئة عن دخوله إلى هذه المنظمة.

كيف سيؤثر انضمام لبنان على سياساته الوطنية؟

حتى الآن أعدّت الحكومة اللبنانية 14 قانوناً وتشريعاً ومرسوماً وتعديلاً وقراراً للتكيف مع متطلبات الانضمام، بما يشمل مجالات عدة: التجارة الدولية، التراخيص، المقاييس والمواصفات، مكافحة الإغراق، التمييز الضريبي، الرقابة على الأرباح، تحديث القانون التجاري، التمييز بين اللبنانيين والأجانب في منح تراخيص الاستيراد والتصدير... معنى ذلك أنّ الكثير من المياه قد مرّت تحت الجسور وأنّ التحولات التي تفرضها العضوية في المنظمة قد بدأت.

وبحسب الاتفاقيات يتم إخضاع التجارة بالسلع على اختلافها للمبادئ الثلاثة التالية: مبدأ النفاذ إلى الأسواق الذي يتطلب تحويل القيود الكمية إلى رسوم جمركية مع العمل على تخفيضها تدريجيّاً، مبدأ المعاملة الوطنية، ومبدأ الدولة الأولى بالرعاية، أما بالنسبة للخدمات فعلى الدول الساعية إلى العضوية وضع جدول بالالتزامات يتضمن لائحة بالقطاعات التي تنوي تحريرها. ومن حق لبنان شأنه شأن الآخرين تحرير الفروع الخدماتية التي لا تعرضها المنافسة الخارجية للخطر، كما يحق له تحديد درجة عمل مزودي الخدمات الأجانب في السوق وتحديد المعاملة الوطنية. لكن الحقائق الثلاث المذكورة أعلاه، تبين لنا صعوبة الموقف، فالإجراءات التمهيدية للانضمام تحظى برعاية بل قل لوصاية أميركيّة حثيثة، والدول التي أبدت استعدادها للدخول في مفاوضات ثنائية مع لبنان هي سبع دول أو تكتلات صناعية لديها طموحات ومصالح قوية تتطلب تنازلات كبيرة، قد لا تتوقف قبل الوصول إلى التحرير والخصخصة الشاملتين.

انضمام لبنان إلى المنظمة سيعرضه أيضاً للرقابة الدائمة تحت عنوان "فحص السياسات" الذي يقوم به المجلس العام للمنظمة دوريّاً للتأكد من تقيد الأعضاء بالتزاماتهم، لكن غالباً ما تتخطى تقارير مراجعة السياسات هذه الالتزامات، لتطال مسائل أخرى، كالإصلاحات المالية والاقتصادية، ودور الدولة، وسياسات الإنفاق والضرائب... وبما أن المنظمة لا تملك أجهزة متخصصة لدراسة السياسات التجارية للدول عن قرب، فإنها تستعين بمؤسسات دولية أخرى، خاصة صندوق النقد الدولي، وكانت اتفاقية الاوروغواي قد نصّت على أهمية هذا التعاون بحيث بات مألوفاً أن تعتمد تقارير فحص السياسات على برامج التصحيح الهيكلي.

إن انضمام لبنان لمنظمة التجارة العالمية بغض النظر عن المكاسب وهي محدودة والخسائر وهي جسيمة، ستفقده أكثر فأكثر القدرة على انتهاج سياسات وطنية مصمّمة على نحو ديمقراطي، وستغرقه في الدوامة المتصاعدة لعمليات تحرير التجارة، المفتوحة باستمرار على موضوعات تفاوض جديدة لا يفوز فيها عادة إلا الكتل القوية. ومن بين الموضوعات الجديدة التي سيترك إقرارها أثرا كبيراً على السياسات الداخلية للدول، ما يعرف بموضوعات سنغافورة الأربعة وهي: العلاقة بين التجارة والاستثمار، التفاعل بين التجارة وسياسة المنافسة، الشفافية في إمداد الحكومات بالخدمات والبضائع، والتسهيلات التجارية.

بوسعنا الاستنتاج إذاً أن رسم السياسات في لبنان بات خاضعاً لحزمة متداخلة من الضغوط: ضغط الأزمة، ضغط المانحين، ضغط صندوق النقد الدولي الذي أخذ تدخله طابعاً جديّا أكثر بعد مؤتمر باريس (3)، وضغط المفاوضين الثنائيين تمهيداً للدخول إلى منظمة التجارة العالمية، وفي مرحلة لاحقة ضغط المنظمة نفسها التي تخضع أعضاءها لمتابعة دائمة ومتشددة.